يتمكنوا من الاتيان للرمي لزمهم الاستنابة فيه ثم رايت بعضهم صرح بان وجوب الدم بترك الرمي لا يفترق الحال فيه بين العذور وغيرهم وايضا يفترق الحال بينهم فانه يجوز للمعذور بين تاخير رمي بعض ايام التشريق الى بعض مع انضمام ترك المبيت دون غيرهم فليتامل وسابعها طواف الوداع في حق كل طاهر اراد مفارقة مكة بعد فراغ نسكه وقضاء جميع اشغاله بحيث يقصد مع ركعتيه والدعاء في الملتزم ثم الشرب من ماء زمزم ومن تضلع كفاية العباس استلام الحجر وتقبيله للرجوع فان مكث بعده ولو ناسيا او جاهلا لغير عذر او لغير اسباب السير كثيرا متاع او قضاء دين او زيارة صديق او عيادة اعاده لخروجه بذلك عن كونه وداعا بخلاف ما لو مكث لاسباب السير كثيرا زاد قال في الايضاح بلا مكث اي طويل ولعله في غير المحتاج اليه الزاد لشراء ويحتمل الاطلاق وهو المفهوم من قول المحب الطبري في التشريق او يشتري ما خف من زاد ونحوه ان حملت عن على التبعيض ولشد الرحل فلا يحتاج الى اعادته كما قطع به الجمهور او اقيمت الصلاة فصلاها كما قاله الزركشي وشله ما لو اغمي عليه او جن عقب الطواف كما قاله الاذرعي قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض اذا لم يرجح بها لا يقطع الولاء فيجري ذلك هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الام انتهى قال الاذرعي ولو كانت له اشغال كثيرة واحتاج في شدها الى نصف يوم ضر واحتاج لوداع ثان انتهى فينبغي ان يكتفي بالاول الذي لعذره بالقليل وهو ما حمل عليه الزركشي كالاذرعي اطلاقهم ويحتمل

انه

انه فيمن امكنه الوداع بعد شدها بخلاف من يمكنه الخوف على نفسه او ماله فالمتجه عدم الضيلجه وكذا من يمكث بعده لانتظار سير الرفقة ولو لخوف مجرد الوحشة فيما يظهر نعم لو علم انهم يسيرون في وقت لا يتمكن فيه من الطواف لخوف او غيره فهل يقدمه ويغتفر المكث بعده او يسقط عنه فيه نظر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق في المكث المضر بين قليله وكثيره لكن ينبغي اغتفار اليسير الذي لا يمنع مسمى الوداع وينبغي ان يكون المكث المضر ما كان يشترط جمعا في القصر فعلى هذا لو طاف للوداع ثم خرج فورا الى المحصب في كث فيه ثم سار لمريض ويوديه ما سيأتي عن السبكي في جواب استدلال النووي بالخبر على ان طواف الوداع ليس من المناسك ولا ينافي ذلك ما في شرح المهذب انه لو طاف يوم النحر للركن ثم للوداع ثم اتى منى ثم اراد السفر منها في وقته لم يجزه ذلك الطواف على الصحيح انتهى لجواز ان يكون عدم الاجزاء هناك لكونه قبل فراغ المناسك كالمبيت والرمي ثم جزم به للصم من ان طواف الوداع سنة احد القولين فيه والاخر وجوبه وصححه الشيخان وغيرهما بشروط الاستحباب السابقة من الطهارة وفراغ المناسك وارادة مفارقة مكة ولو الى دون مسافة القصر على الصحيح في شرح المهذب فلا وداع على الحايض ولا دم عليها بتركه ومثلها النفساء كما في شرح المهذب وغيره والمتحيرة كما قاله البلقيني ويوافقه قول الروياني قول الروياني تطوع الوداع فان لم تفعل فلا دم للاصل ويحتمل انه يجب للاحتياط انتهى لكن خالفه الاذرعي

وزنه